المعجم العربي والتعريب

محاضرة للأستاذ حسن الكرمي
(عضو شرف في المجمع)

(السبت17 شعبان 1403هـ)

28 أيّار 1983م.)

المعجم العربي والتعريب موضوع خطير، كما ستسمعون قريباً. وما كنت لأجرؤ على الوقوف أمامكم أتحدث إليكم عنه لولا أنني وجدت في نفسي شيئاً من الصلاحية لذلك. والأمانة في البحث تقتضي أن لا يَدَّعي الباحث لنفسه الفضل، ولا أن يتطفل عليه. وقد مارستُ اللغة العربية منذ الصغر، وكتبتُ بها، ثم مارستُ اللغة الإنكليزية في المدارس وكتبتُ بها، وتخصصتُ بهما، ودَرَّستُ اللغة الإنكليزية في مدارس ثانوية، منها الكُلّية العربية في القدس؛ وكنتُ مفتشاً في إدارة المعارف، وعملتُ مراقباً للغة في الإذاعة البريطانية، وشرعتُ في برنامج (قول على قول) في الشعر العربي؛ وهو برنامج أجيب فيه عن سؤال من يسأل: مَن قائل هذا البيت؟ وما المناسبة؟ وأذعتُ هذا البرنامج مدة عشرين سنة. ومن الصعب لأي إنسان أن يجيب سؤال السائل من هذا النوع إلا أن يكون قد قرأ دواوين الشعراء، ومجموعات الشعر، وأمهات كتب الأدب، كالأغاني، والكامل، والبيان والتبيين، وغيرها وغيرها، وكتب الأدب واللغة، والأمثال، وأيام العرب، وتاريخ العرب، وأشعار الجاهلية والإسلام. وكنت في ذلك على اتصال مستمر بالمعاجم: كلسان العرب، والقاموس، وصحاح الجوهري، وأساس البلاغة، والنهاية لابن كثير، وتاج العروس، وغيرها. وقد صدر حتى الآن من (قول على قول) أحد عشر جزءاً، وستليه أجزاء أخرى. ثم أني اهتممت باللغة الإنكليزية ومقابلتها بالعربية منذ خمسين سنة، ونشرتُ قاموس المنار؛ ويطبع لي الآن في بيروت ثلاثة قواميس من الإنكليزية إلى العربية، أصغرها بحجم المورد؛ وأعمل الآن على تأليف قاموس من العربية إلى الإنكليزية، وقد أتممت نصفه. وساعدني على ذلك أنني أيضاً

قرأت الترجمات المهمة: كترجمات القرآن الكريم، وترجمات ألف ليلة وليلة، وترجمات مقامات الحريري، وترجمات أشعار الجاهلية، وترجمات اللزوميات، وغيرها وغيرها؛ وقد حوّلْت بعضاً من كتب الأدب من العربية إلى الإنكليزية: كالبخلاء للجاحظ، واكتب بالإنكليزية بنفس السهولة التي أكتب بها بالعربية؛ ولي مقالات بالإنكليزية في موسوعتين من الموسوعات العالمية.

فأنا أعود فأقول إنني أتكلم عن هذا الموضوع وفي نفسي شيء من الثقة بالخبرة بعد الممارسة الطويلة؛ وقد عُنِيتُ بالموضوع من جراء ما لاقيت من الصعوبات في تحقيق معاني الكلمات ومعاني المترادفات لما كنت أترجم، أو كنت أسعى لوضع كلمة عربية إزاء كلمة إنكليزية؛ وقد وجدت بعد الممارسة أن المعاجم العربية التي بين أيدينا تحتاج إلى وضع جديد، فيه تصحيح وتنقيح وتوضيح حتى تكون وافية بالغرض ويستفاد منها، وهي في حالتها الحاضرة عاجزة عن الوصول بنا إلى الهدف، وقاصرة عن الوفاء بما يراد منها من صحة ودقة وجلاء، بحيث يستطاع استخدامها في استنباط، أو وضع، مصطلحات حديثة فارزة قاطعة إزاء المصطلحات الطارئة وغير الطارئة في العلوم والصناعات والفنون ولفنون الصناعية والأدب؛ وبقاء هذه المعاجم على ما هي عليه من الخلط والتشويش هو من أعظم الأسباب في عدم التوفُّق إلى حدق كبير في مصطلحاتنا في القرن الحديث. وأقول أن عدم الدقة في معاني الكلمات، والخلط بين معنى وآخر، وسوء الفهم، أورثت فينا تشويشاً في الفكر وعدم الدقة في التفكير. فلا غرابة في أن يكون شعب ما فقيراً في تفكيره إذا كانت لغته تفتقر إلى الصحة، أو كان مشوش الفكر والتفكير بعامل التشويش في لغته؛ فلا بد إذا من معجم عربي يتفادى هذه

العيوب والنقائص، فيأتي بالمفردات مرتبة ترتيباً سهلاً، ويشرحها شرحاً يميّز كل مفردة عن غيرها، ويتركها جلية المعنى ليس في ذلك لبس ولا إبهام، حتى إذا ذكرت المفردة أو الكلمة قامت بالذهن صورة واضحة المعالم لمدلولها كأنها شيء ملموس أو محسوس، فلا يتطرق الشك إلى معناها ولا الخلاف حول دلالتها. وهذا ما لم يحصل في تاريخ المعاجم العربية، مما أدّى إلى كثير من الجدال والتخطئة، كما حديث بين الفيروزآبادي والجوهري، وبين من انتصر لهذا أو أنتصر لذاك.

وكما جرى بين الحريري في درة الغواص والخفاجي، وجرى في الجاسوس على القاموس وفي غير ذلك؛ وقد علمت أن أحد الأدباء في السودان كتب كتاباً في اللغة أسماه الجاسوس على الجاسوس وهكذا.

ويجب أن يكون المعجم الجديد مشروحاً بلغة مأنوسة، بكلام يمتّ إلى الواقع بصلة، وثيقة وتكون صورة المعاني فيه مألوفة، مع ذكر الأمثلة الكثيرة للشرح والتوضيح. ولا يجوز أن يكون بين الأيدي معجم لا يذكر إلا الإبل وما إليها، ويحتاج في فهمه إلى معجم آخر، وفيه كلمات مهجورة غاب عن الناس ومدلالوتها. وسأبين لكم فيما يلي ما أقصد بهذا الكلام عن المعجم العربي، وأذكر الأسباب التي من أجلها قصَّر المعجم العربي عن الكمال.

أولاً:

إن المعاجم العربية على العموم اعتبرت اللغة لغة أزلية ثابتة لا تتغير، أو لا يحق لها أن تتغير عما هي في اللوح المحفوظ، فليس فيها اشتقاق ولا تنشؤ ولا تطور كما تنشأ الأحياء وتتطور، فهي جامدة، وما

وافق من الكلام هذه اللغة المحفوظة فهو صحيح ما كان خلافها فهو خطأ. وعلى هذا قسمت اللغة إلى فصيحة وعامية، وقسمت الكلمات إلى دخيلة ومولدة ومحدثة وعامية وأعجمية وغير ذلك، ومنعوا الاستشهاد بشعر المولّدين والمحدثين.

ثانياً:

المعاجم جميعاً ينقل بعضها عن بعض بِتَقُّيد شديد، ولا سيما المعاجم المتأخرة منها. فكانت في هذا النقل تخطئ أحياناً وتوجز أحياناً أخرى؛ فكان الشرح أما أن يكون غير مفهوم وأما أن يكون قد اعتراه ما يسمى بالإيجاز المخُل؛ ومن ذلك مثلاً قولهم: فرطوسة الخنزير أنفه، مع أن أنف الخنزير جزء من فرطوسة، ومنه قولهم: الرُّذال هو ما انتقِي جيِّده؛ والصحيح هو ما يبقى ويترك من الشيء بعد أن يُنتَقَى جيدِّده، ومنه قولهم دَرَجَ الثوبَ طواه ولفَّه؛ واللفُّ خلاف الطيّ؛ وَتَكَدَّسَ في المشي أسرع، والحقيقة أن التكدَّس نوع من الإسراع على هيأة معينة، إلى آخره.

ثالثاً:

تُفَسَّر الكلمات في المعاجم أحياناً تفسيراً لا يفهم؛ ومن ذلك مثلاً: الحديدة التي تُمَتلخ بها الطُؤطؤة من الأخقيق؛ ومنه قولهم: دث الصياد به رمى به متقارباً من وراء الثياب. ومنه قولهم: الحقين هو اللبن الذي جُمع في السقاء وصُبّ حليبه على رائبه. ومنه تفسير المعاجم لشريحة، فلا يعرف منه إذا كانت الشريحة طولاً أو عرضاً. ومنه تفسيرهم للأمد أو المدى. وانظر أيضاً إلى تفسير (فَتَخَ) أو (رَصَد) فلا يعرف كيف يكون الفتخ أو الرصد.

رابعاً:

المعاجم تفسِّر الكلمات تفسيراً دورياً؛ ومن ذلك تفسيرها لكلمات: سئم وضجر وملّ وبرم، وتفسيرها للجَدْب والقَحْط والمَحْل، وتفسيرها للغيم والسحاب، وللتمام والكمال، والحشرة والهامة، والعام والعمومي، والخاص والخصوصي، والتفسير الدوري أيضاً قولهم: الضبّة ما يُضبَّب به الباب، وضبّب الباب جعل له ضبة؛ أو قولهم: المرداس ما يُردَس به، وَرَدَسَ الشيء ضربه بالمرداس.

خامساً:

خلو المعاجم من تفسير للأشياء، كقولهم: نبات أو عشب أو طائر أو ضرب من السمك. وهكذا.

سادساً:

المعاجم تفسِّر الكلمات بتفسير أشد غموضاً؛ كقولهم الحزم هو الأخذ بالثقة؛ وكقولهم في تعريف الخشابة: الخِشابة مِطْرَق دقيق إذا صَقَل الصَّيْقَل السيف وفرع منه أراها عليه فلا يُغَيِّره الجفن. ومن ذلك أيضاً قولهم: شصرها أي زندها في أَخِلَّة بهُلب ذنبها تُغْرَر في اشاعرها؛ وقولهم: الكِرداد، مثل البنا، والأشجار، والكِبس إذا كبسه من تراب نقله من مكان كان يملكه.

سابعاً:

المعاجم تختلف في تفسير الكلمات، فهي لا تكاد في كثير من الأحيان تُجْمِع على تفسير واحد، ولا سيما فيما يتعلق بأعضاء الجسم؛ وَخذ مثلاً ما يقال عن الراجبة: الراجبة واحدة الرواجب، وهي مفاصل أصول الأصابع أو بواطن مفاصلها، أو هي قصب الأصابع أو مفاصلها، أو ظهور السلاميات، أو ما بين

البراجم من السلاميات أو المفاصل التي تلي الأنامل. وقارئ المعجم لا يفهم معنى الشَّجْر في فم الإنسان، فالمعاجم تقول: الشَّجْر هو الذقن أو مخرج الفم أو مؤخرة، أو الصامغ أو ما ينفتح من منطبق الفم أو ملتقى اللهْزمتين أو ما بين اللحيين. ولا يعرف من المعاجم ما هو اللحي وما هو الحنك وما هو الشدق وما هو الفك.

ثامناً:

لا يُستطاع من المعاجم معرفة الألوان المركبة، ولا معرفة المُشْبَع ولا القانئ ولا الشديد؛ ولا يُعْرَف ما هو الأغبر أو الأصهب أو الأصحر أو الأصحم أو الأغبس أو الأدبس أو الأدهر أو الأغبر أو الأقهب أو الأكهب. ولا يُعرف في المعاجم كيف يكون جري الفرس على أنواعه، كالعَنَق والخَبَب والضَّبْع والتوقّص والرديان والتقريب والإهذاب والإهماج وغير ذلك. ولا يُعرف من سير الإبل ما العنق والذميل والر سم، ولا يُعرف من المعاجم ألوان الخيل على وجه الدقة، كالأبلق والأبقع والملَّمع والأشقر والكُمَيت والأدهم و الأشهب والأصفر والأحمّ والمدّمى والأحوى والأبرش والصِنّابي نومن منا من يعرف من المعاجم الفرق بين الحية الرقشاء والحية الرقطاء؟ أو بين العام والسنة؟

تاسعاً:

المعاجم على الأغلب تفضل المجازي على الحقيقي؛ فإذا أردت الحقيقي وقعتَ في حيص بيص؛ وقد لمستُ ذلك أيضاً في المخصص لابن سيده، وفي فقه اللغة للثعالبي، و الألفاظ الكتابية للهمذاني، كما لمسته في كتاب المترادف والمتوارد للشيخ إبراهيم اليازجي.

عاشراً:

عدم الاتيان بأمثلة لتوضيح المعنى من أكبر عيوب المعجم العربي، وقد وجدتُ، مثلاً، في معجم الوسيط عن الفِلِز قوله: الفِلِزّ عنصر كيماوي يتميز بالبريق المعدني والقابلية لتوصيل الحرارة والكهرباء؛ وهذا التفسير لا يعني شيئاً؛ فهل الفِلِزّ نحاس أو فضة أو ذهب أو ماذا؟ ومن أغرب تعريفات الوسيط قوله: الفولاذ نوع من الصلب متين جداً ويصنع بخلط الصلب بعناصر أخرى.

حادي عشر:

التصحيف شائع في المعجم العربي؛ والغريب أنهم يعاملون الكلمة وتصيحفها كأنهما كلمتان منفصلتان، مثل: مزمز وهزهز، وانقرع وانقدع، وقبصة وقبضة، وبَجَر ونَجَر، وتَرَنَّخ به، وترتح، وغَصَنُ وغَصَنَ وغَضَرَ، وغَمَص وغَمَض، وشَلت وسُلْت، وانشدح وانسدِح، وارض رُعاث ورُغاب، ورزم البعير ورزح، ورتوة وربوَة، ودبَّخ ودبح، ورازم وراوح، إلى آخره.

ثاني عشر:

اغفال المعاجم لكثير من صيغ الأفعال، كأغفال سَرَّع بمعنى عَجَّل، وثَخَّن بمعنى غَلَّظ، ورَشُدَ بمعنى صار رشيداً، وأغماه جعله في اغماء، وأجاشه بمعنى جعله بجيش؛ ومنه أيضاً اغفال اشتقاق الصفات، فلا يعرف مثلاً اشتقاق حامص وعاجل وفاحم، أو اشتقاق غنيّ وعمِيّ وعنين، ولا اشتقاق رَوْبان وغُفْلان وأربد وأغين، وصار وغلل وعجباً؛ والمعاجم لا تذكر عَزَف نفسه عن الطعام مثل عَجَفها.

ثالث عشر:

المعاجم في كثير من الأحيان لا تفرِّق بين الصفة والاسم، فهي، قول مثلاً: الرَّخْف هو الزُّبُد الرقي المسترخي ولعجين الكثير الماء؛ ولكنها لا تقول هل الكلمة اسم فقط لا صفة، أي أنه لا يجوز أن يقال عجين رَخْف؛ وكذلك الدَّلوف، فالمعاجم تقول: الدلوف العقاب السريعة، ولكنها لا تقول: عقاب دلوف؛ وكذلك الخُسوف وهي تُعرِّف ذلك بقولها: الخُسوف من الآبار هي التي تُحْفَر في صخر ولا ينقطع ماؤها، ولكنها لا تقول: بئر خسوف. والمعاجم قلَّ أن تذكر جموع الصفات على وزن (فَعْل) مثل سَهْل وصَعْب وضَخْم وقَدْر وغيرها.

وأهم من ذلك كلِّه قضية الأفعال وصِيَغها في المعاجم، ومشكلتها من أعظم المشكلات ؛ ونبدأ اولاً بذكر الصيغ الهمة للفعل الثلاثي وهي الأساس، مع العلم بأن اللغة العربية لغة قياسية تجري على صيغ وأوزان معروفة وموضوعة لمعان معينة.

يقول المبرد في الكامل: أن كل فعل على (فَعُل) فهو غير متعدٍ إلى مفعول، وتأويله الانتقال؛ وذلك قولك: كَرُم عبدالله وظَرُف، إنما هو انتقال من حال إلى حال ؛ تقول ما كان كريماً ولقد كَرُم، ما كان ظريفاً يوقد ظُرف، وما كان شريفاً وقد شَرُف. ما كان من (فَعِل) الصحيح فإن (فَعِل يَفْعَفُ) نحو شَرِب يُشْرَب وعَلِم يَعْلَم، ويكون متعديا نحو حذِرْت وعلمت عبدالله ؛ ويكون منه مثل سَمِنْت وبخلت غير متعد، نحو يَسمَن ويُعلَم ويَرب؛ وما كان على (فَعَل) فبابه يَفْعُل ويَفْعِل نحو قَتَل يقتل، وضرَب يضرِب، وفقَد يفقِد، وجلَس يجلِس ولا يكون فَعَلَ يَفْعَل إلا أن يكن بعرض له حرف من حروف الحلق ا لستة، وه الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

هذا ما قاله المبرد، وهو كلام موجز، والحقيقة أن الفعل الثلاثي يجري على الصيغ التالية:

فَعَل يَفْعُل وَفْعِل، فهو فاعل، مثل قَتَل يَقتُل وضَرَب يضرب، فَعِلَ يَفْعَل فِعْلا، فهو فاعل، مثل فَهِمَ يَفْهَم وسَمِع يَسْمَع وعلم يَعْلم ولا يكون المصدر منه فَعَلا. فَعِل يَفْعَل فَعَلا، فهو فِعِل أو اَفْعْل أو فَعْلان، مثل شَرِس وعَرِج وَوَسِن.

فَعُل يَفْعُل فعولة: فهو فَعل، مثل صَعُب وسَهل.

فَعُل يَفْعُل فَعَالة، فهو فعيل، مثل شَرُف وظَرُف.

ويقول أبو زيد عن الفعل المفتوح العين في الماضي أن صيغ المضارع منه تكون كما يلي: إذا جاوَزْتَ المشاهير من الأفعال التي ماضيها على (فَعَل) فأنت بالخيار أن شئت قلت يفعل (بضم العين) أو يفعِل (بكسر العين). وقالوا في تفسير هذا القول أنك ايها الناظر في لغة العرب متى جاوزت الأفعال المتداوَلة المفتوحة عينُ ماضيها غير الحلقي اللام أو العين، ولم تعرف ضبط مضارعه بعد البحث في مظانه، فأنت مخيَّر في كسر عين المضارع أو ضمها، ولكن بمعنى أنك لا تُخَيَّر في الأفعال المشهورة مثل ضَرَب ونَصر يَنْضُر وعَلِم يعْلَم وسأل يَسأَل ومَنَع يَمْنَع.

وهذا القول لا يشمل الأفعال التي يصحّ فيها الوجهان، مثل فَسَق وفَسَد وعَرَج وعَكَف ونَقَر وغَدَر وسَفَك إل آخره. ثم أن هذا القول لا يُفَرِّق بين حَلَّ الرجلُ العقدة، وحَلَّ الرجل في البلدة؛ فالمضارع من الأول يَحُلَ ومن الثاني يَحُلّ ومن الثاني يَحِلّ؛ ثم هل نقول.. فَصَل الرجل من المدينة بيني وبينه يفصِلُه؟ وهل نقول: فَصَل الرجل من المدينة يَفصُل أم يَفصِل ؟ ومن ذلك أفعال كثيرة. ويظهر أن ضم

العين أو كسرها في المضارع الصحيح له علاقة بكون الفعل متعدياً أو لازماً، أو له علاقة أيضاً باللفظ، فالكسرة أسهل من الضمة وأخف من الكسر في الأفعال الأخرى بحسب الأحرف المجاورة ؛ مثل غلب يغلب، وسخن يسخن؛ وهل يقال: قف الشعر على رأس الخائف يقف أم يقف؟ وقفل الجلد يقفل أم يقفل؟ وهل يقال: خلط الشيئين بخلطهما أم يخلطهما؟ وخلط بين الشيئين بخلط أم يخلط؟

ولنأت الآن بأمثلة على صيغ الفعل الثلاثي للتوضيح نقول:

رَطَب يَرْطُب رَطْبا، أطعم الرُّطبة، فهو راطب

رطِب يَرْطُب رَطْباً، فهو رطب.

رَطُب يَرُطب رطوبة، فهو رطب.

رُطب يَرُطب رطابة، فهو رطيب.

وفي الفعل (شَرَس) مثلاً، نقول:

شَرَس يْشُرس شَرْساً، فهو شارس.

شرِس يشْرَس شَرَساً، فيَ شرِس.

شرُس يَشْرُس شروسة، فهو شَرْس

شرُس يشرُس شراسَة، فهو شريس

والمعاجم أحياناً تُسقط بعض الصفات، وقد تستبدل أحداها بالأخرى؛ فالفعل) (مَرِضَ يَمْرَضَ مَرضا) يكون منه (مَرِضٌ) لا (مريض) وجمع المرض مرضى،

وجمع المَريض مُرَضِاء، وتقول المعاجم (رقيق) بدلاً من (رَقّ) أي رَقِق. وتقول المعاجم (عَجُم يَعجُم عُجْمة) فهو أعجم، وتقول أن (أعجم) من هذا الفعل من الشواذ، والصحيح أن (أعجم) من هذا الفعل من الشواذ، والصحيح أن (أعجم) من صيغة أخرى وهي (عَجِم يَعْجَم عَجَما) فهو أعجم؛ وهذه الصيغة لا تذكرها المعاجم.

والمعاجم تخلط بين هذه الصيغ، فيه تقول مثلاً: عَنَد يعنَد وعَنَد يَعْنِد وعَنُد يعُند عنوداً – تقول: ذلك دون تمييز. وتقول (عَنُف يَعنُف عَنافة) الرجل بغلامه، فهو عانف، والصحيح أن (عَنُف يَعنُف عَنافة) فعل لازم، فلا يقال فهو ع انف، بل هو عنيف. وتقول المعاجم فَطِنَ به وله وإليه يفطَن ويفطِن وفطُن يفطن وفُطَناً وفَطْنا وفَطَنا وفُطَنا وفِطنة وفُطونة وفَطانة وفِطانة وفِطانِيَة. تقول ذلك دون تميز بين صيغة وأخرى، ومثل ذلك الفعل (فَهِم). والمعاجم تقول: رَعَن يَرَعن، ورَعْن يَرُعن رُعونة ورعنات كان ارعن. وفي هذا تخليط في الأوزان، والصحيح أن يقال .. (رَعِن يَرَعن رَعَنا) فهو ارعن و(رَعُن يَرْعُن رُعونة) فهو رَعْن؛ وتركت المعاجم (رَعْن) وأخذت (أرْعَن).

وقد تخلط المعاجم بين الأفعال فتعتبر الواحد منها كما لو أنه فعل جديد؛ فالفعل كبكب هو الفعل كَبَّب، والفعل تكَبْكب هو الفعل تَكَبَّب، والمكبكب هو المكبَّب، والكُبكُبة هي الكُبَّة. والفعل كبكب هو كَبَّب، خفف إلى كبكب؛ ومن ذلك: شَّرر وشرشر وصرَّر وصرصر ودكّك ودكك ورقّق ورقرق وهكذا.

والمعاجم كثيراً ما تذكر الصفة أو اسم الفاعل ولا تذكر اشتقاقها؛ ومن ذلك أنها تذكر مثلاً كلمة (غنيّ) ولا تذكر اشتقاقها، مع أنها تذكر (فقير) وتقول انه من (فَقُر يَفقَر فَقارة). وتذكر المعاجم (عبل) ولكنها لا تذكر أنها مشتقة من فعل (عَبُل يَعْبُل عُبولة) وهي لا تذكر هذه الصيغة. والمعاجم تذكر (عتيد) ولا تذكر اشتقاقها، وتذكر المعاجم (عَجْباء) ولا تذكر (أعجب) للمذكر؛ ولا تذكر فعل تعجبا وهو (عَجِب يَعْجب عَجبا)، فهو أعجب، وتقول المعاجم (وتقول المعاجم (عَجِف يَعَجف، وَعُجف، يَعْجُف عَجفا) دون تمييز بين (عَجِف يَعْجَف عَجَفا) فهو أعجف و(عَجُف يَعْجف عَجافة) فهو عجيف. و الغريب أنها تقول أن جمع (أعجف) عجاف، وتقول أنه شاذ والصحيح أن جمع (أعجف) عُجْف، وأما عجاف فهي جمع عجيف، فلا شذوذ ؛ وتقول المعاجم (عرَّ يعُرّ عَرَراً) البعير فهو عار. و الحقيقة أن في هذه الصيغة تخايطا، فإن (عَرَّ يَعَرّ عِرِرا) يستلزم أن يقال فهو عر، أي عرر، و(عرَّ يَعُرّ عرا) يكون منه عار، والمفعول معرور، وتذكر المعاجم (أغين) و(غيناء) ولا تذكر أن ذلك مشتق من فعل (غَينَ يَغْيَن غَيَنا)؛ والمعاجم لا تذكر اشتقاق (عميّ) والمعاجم تذكر (عنين) و(عنانة) ولا تذكر أنها من فعل (عنّ يعُنّ عَنانة). والمعاجم تقول (عِنَي يَعْنَي عَنَى) فهو عانٍ، و الصحيح فهو عنٍ. والمعاجم تقول (شحى يشحى شحياً) فهو شاحٍ، وفي هذا، داخل بين صيغتين هما (شَحِيَ يَشْحَى شَحْياً) فهو شاحٍ و(شَحِي يشحى شَحَىً) فهو شحٍ. وتقول المعاجم (شَخُتَ يَشْخُت شخوتة) فهو شَخِت، وهو صحيح، ولكنها لا تذكر اشتقاق (شخيت) وهو من (شخت يشخت شخاتة) فهو شخيت، وتقول المعاجم (سَمُرَ يَسْمُر سُمرة) فهو أسمر؛ يخالف ما جاء عن (زرق يزرق زرقا) فهو أزرق، أو

(شَقِر يَشْقَر شَقرا) فهو أشقر؛ ومن الغريب أن المعاجم لا تذكر اشتقاق (أحمر) هل هي من (حَمِر يَحْمَر) أم من (حمر يحمر). والمعاجم تذكر (رَوْبان) و(رَوْبَى) ولا تذكر اشتقاهما هل هما من (روب يروب وربا) أم لا.

وهذا التشويش موجود مثلاً في (غام يَغيم غَيْماً) البعير فهو غيمان، والصحيح (غَيِمَ يُغْيَمُ غَيَماً) البعير فهو غَيْمَان، ومن أمثال هذا الفعل (عَيط يَعْيَط عَيَطا) و(عِيَن يَعْيَن عَيَناً). ورأيت في المعاجم قولها: القبض هو الانكماش في السير مثل القباضة وتذكر الصفة (قبض) بمعنى المنكمش في السير مثل قبيض، ولكنها لا تذكر (قَبِض يَقْبَضُ قَبَضاً) فهو قبض ولا تذكر (قبض يقبض قباضة) فهو قبيض، والمعاجم تقول أن القحامة والقحومة مصدران ليس لهما فعل، والصحيح أن القحومة من فعل (قَحْمُ يْقَحم قُحومة) فهو قحم وأن القحامة من فعل (قحمُ يَقْحُم قحامة) فهو قحيم.

ولنعد مرة اخرى ولو قليلاً إلى صيغ الفعل الثلاثي، ولنأخذ مثلاً الفعل (قذر) فإن لهذا الفعل صيغاً لا تذكرها المعاجم، وهي: (قَذَرَ يَقْذُرُ قَذْراً) الرجل الشيء، فالرجل قاذر والشيء مقذور و(قَذَرَ يَقْذِر قَذْرا) الشيء كان قاذراً مثل (عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزاً) فهو عاجز، ولا يقال (مقذور) أو (معجوز)، والشيء قاذر لا مقذور، وهذه صيغة لا تذكرها المعاجم.

(وقَذِر يقْذَرَ قَذَراً) فهو قذر.

و(قَذُر يقُذر قُذورة) الشيء فهو قَذْر، ولا يوجد في المعاجم من هذه الصيغة إلا (قذر) و(قَذْر يَقْذُر قَذَارة) و(قذير) غير مذكورة في المعاجم، ولكن (قذارة)

مذكورة. ولنأخذ الفعل (عقد) وصيفه، (عَقَد يَعْقُد عَقْداً) الرجل الحبل، فالرجل عاقد والحبل معقود، وهذه الصيغة غير موجودة.

و(عَقَدَ يَعْقِد عقدا) الحليب صار عاقداً ولا يقال (معقود) من هذه الصيغة، ولعلنا نذكر البيت المصنوع:

لقد عَقَدَت محبتكم بلقبي كما عقد الحليب الخُنْفشار

فالفعل الأول لازم، فالمحبة عاقدة، والفعل الثاني متعد، فالخنفشار عاقد والحليب معقود، ويقال: هذا العسل عاقد من نفسه، وذاك العسل معقود، إذا عقدته النار، ويقال له (عقيدا) أي (معقود).

و(عَقِدَ يَعْقَد عَقَداً) اللسان فهو أعْقَد، والرجل عَقِد. و(عَقُد يَعْقُد عُقودة) البيت أو السقف كان عقداً. و(عقُد يَعْقُد عَقَادة) الرجل فهو عقيد قومه.

وأكثر التخليط في الصيغ يكون المضاعف الآخر أو في الفعل المنتهي بياء أو بألف مقصورة أو بواو، مثال ذلك الفعل (رق) فالمعاجم تقول (رقّ يَرِقّ رقّة) ولا تزيد على ذلك، مع أن هذا الفعل له أربع صيغ وهي:-

(رَقّ يَرُقّ رقّا) الرجل العجين، فالرجل راقّ والعجين مرقوق، والمعاجم تقول: رَقّ الرجلُ العجين يَرِقّة، وهو في رأيي غير صحيح.

و(رق يرق رقا ورققاً) الشيء صار رقا، اي رققا، و(رق يرق رقة) الشيء فهو راقت، والمعاجم لا تقول شيئاً عن الراق.

و(رَقّ يَرَقّ رَقّاقة) الشيء فهو رقيق، والمعاجم تذكر (رقيق) و(رقق) ولا تذكر اشتقاقها. ولو أخذنا الفعل (عر) فالمعاجم تقول عَرَّت الإبل (تَعُرّ وتَعِرّ عَرّاً)

جربت. وقولها: (عرت الإبل تعر) لا صحة له وكذلك لا صحة لقولها: (عرت الإبل تعر). والأصح أن يقال: (عَرَّت الإبل تَعُرّعراً أو عَرَراً) وأصله (عَرِرت تَعْرَر عَرَراً) مثل (جَرِبَت تَجْرَب جَرَباً) فالبعير أعرّ والناقة عراء، مثل أجرب وجرباء، والمعاجم لا تذكر (عراء) وتذكر معرورة.

ولنأخذ الفعل (عَكّ)، فالمعاجم تقول (عك يعك ويعك عكا) الشيء صار عكيكا، ولا تزيد المعاجم في الصيغ على ذلك، وفي هذا تخليط فالفعل له صيغة التالية:

(عَكّ يَعُكّ عَكّا) الرجلُ زيداً ما طله بحقه، فهو عاك.

و(عَكّ يَعَكّ عَكَكاً وَعكّاً) اليوم فهو وعك، واصل الفعل (عَكِك يَعْكَك عَكَكَا) فهو عَكِكٌ، والمعاجم تذكر العَكُّ ولا تذكر العَكَك. و(عَكّ يَعُكّ عَكَاكة) اليوم فهو عكيك. و(عَكّ يَعِكّ عكّا) البعيرُ تبدل لوناً غير لونه، فهو عاك و(عك يعك عككاً) البعير فهو أعك.

ولنأخذ الفعل (فك) فالمعاجم تقول (فَكّ الرجلُ يَفَكُّ ويَفُكّ فَكّا وفِكَّة) حمق في استرخاء. وفي هذا صيغتان: (فَكّ يَفَكّ فَكّا أو فَكَكاً) الرجل فهو فَكّ وأفَكّ و(فَكّ يَفُكّ فَكَاكة) فهو فكيك، ولا يجوز أن يقال في الفعل اللازم إلا (فَكّ يَفُكّ فَكَاكة) وأصله (فَكَكّ يَفُكك فَكَاكة) فهو فَكِيك أما (فَكّ يَفُكّ فَكّا) فهو متعد، وفيه فاك ومفكوك.

ومن ذلك الفعل (خَصِبَ) أو (خَصَبَ)، فالمعاجم تقول: خَصَبَ المكان يَخْصِب، وخَصِبَ يَخْصَبُ خِصْباً كان خصيباً، أولاً– كلمة خَصِيب لا تأتي من

هذه الصيغة من الفعل بل تأتي من (خَصُبَ يَخْصُب خَصَابة). أما (خَصْب) فتأتي من الصيغة (خَصُب يْخُصب خُصُوبة) فهو خصب.

وتقول المعاجم (خَدِلت الساقُ تَخْدَل وتَخْدِل خَدَلاً وخَدالة وخُدولة) وهذا فيه تخليط بين ثلاث صيغ، وهي خَدِلت تَخْدَل خَدَلاً) فهي دخلة و(خَدُلت تَخْدُل خُدُلة) هي خَدِلة، و(خَدُلت تخدل خَدالة) فهي خديلة.

وتقول المعاجم، (رَعَنَ يَرْعَن ورَعِن يَرْعَن ورَعُن يَرْعُن رُعُونة ورَعْنا) الرجل كان أرعن، والحقيقة أن (أرَعن) تأتي من (رَعِن يَرْعَن رَعَناً) فهو أرعن، وليس من (رَعَنَ يَرْعَن) ولا من (رَعُنَ يَرْعَن) و(رَعُن يَرْعُن رُعُونة) الرجل كان رعناً، والمعاجم لا تذكر ذلك.

وقول المعاجم (رَثّ يَرِثّ رَثَاثة ورُثُوثة) غير صحيح، وهذا من ثلاث صيغ وهي (رَثّ يَرِثّ رِثّة ورُثُوثا) الثوب بلي فهو راثّ وهذا الفعل ممات. والثانية (رَثّ يَرُثّ رث)، والثالثة (رَثّ يَرُثّ رَثَاثة) فهو رثيث.

وتقول المعاجم (عَرِي يَعْري عُرْيا) والحقيقة أن لهذا الفعل صيغتين أحداهما (عري يعرى عرى) فهو عرٍ، والثانية (عَرِيَ يَعْرَى عَرْياً) فهو عارٍ. و(عَرْيان) تكون من الصيغة الأولى، أما العُرْي فهو اسم العرى، والعُرْبي مؤنث العريان، وهي العَرِية.

وتذكر المعاجم (حَرٍ) و(حَرِيّ) ولكنها لا تذكر اشتقاقهما هل الأولى من (حري يحرى حرى) والثانية من (حَرُيَ يَحْرُو حَرَاية أم لا)؟ والحَرِيّ مثل عَصِيّ وعَمِيّ، فليس لهما اشتقاق مذكور ولعل العمي من (عَمُيَ يَعْمُو عماية) فهو عمي. أما (عم) فهي مشتقة من (عَمُيَ يَعْمَى عَمىً) فهو عمٍ وأعمى، والعمي من الأماكن

هو الذي يضل فيه السائر، ويقال مكان عميً، ولعل اشتقاقه من فعل (عَمُيَ يَعْمُو عُمُوية) فهو عَمْيٌ.

واسمحوا لي أن أذكر فعلاً آخر قبل الفراغ من هذا الباب وهو فعل (جَدّ) فإن المعاجم لا تفصله تفصيلاً وافياً، وهو من خمس صيغ:

١. (جَدّ يَجُدّ جَدّا) الرجل الزيتون أو البلح صرمه، فهو جادّ.

٢. (جَدّ يَجِدّ جَدّاً وجَدّاً) الرجل في الأمر اجتهد، فهو جادّ.

٣. (جَدّ يَجَدّ جَدّا) الرجل كان ذا حظ، فهو جد، وأصله جدَدِ.

٤. (جَدّ يَجَدّ جَدَداً) الرجلُ فهو أجد وهي جَدّاء.

٥. (جَدّ يَجُدّ جُدادة) الشيءُ فهو جديد.

ومثل (جَدّ) في التشويش (فَذّ) و(كَثّ).

وما ذكرته الآن عن المعاجم قليل من كثير. وقصدي مما ذكرت هو أن أبين بالمثال أن المعجم العربي في حاجة إلى إصلاح على طرق علمية بالشرح الكافي والأمثلة المحسوسة. والمعجم العربي لا يزال كما هو منذ قرون عديدة، كما لو أن العالم لم يتغير ولا أن الإنسان تطور، وقد تصدى عديدون من أصحاب الفضل لمهمة إصلاح المعجم في رأيهم، ولكنهم في الحقيقة قصروا عن بلوغ الغاية، وتركوا الحال كما هو، ومن أصحاب الفضل ا لمجمع العربي في القاهرة فقد أخرج لنا معجم الوسيط من جانب وافسد من جانب، وليس المجال هنا مجال تقريظ أو انتقاد معجم الوسيط، غير أني اقول أن في هذه المعجم أخطاء فادحة لا يجوز أن توجد فيه. واقتصر المعجم في صوره على الأشياء المعروفة مثل صورة الجمل والكلب، فهلاّ صوّر لنا فلكة المغزِل أو المِغْزَل على الأقل؟ ثم ما فائدة صور

الفهد، والفهد حويان غير معروف الشكل الآن، وصور الوسيط القنفذ، ولكن الصورة صورة حيوان آخر مختلف، ويقول الوسيط: المَقْعَد هو ما يجلس عليه، وفي هذا غلطتان من عدم الدقة.

واسمحوا لي أن أذكر مثالاً آخر على عمل من أراد الأصلاح فأفسد وهذا العمل هو كتابة القرآن الكريم بحسب رسم جديد ابتدعه رجال المقارئ في الأزهر. فالرسم الجديد خلط بين اللف والهجاء وأدخل على الرسم تحويراً يجعله صعباً على القارئ العربي بله القارئ الأجنبي، انظر مثلاً إلى هذه الآية. [وقالوا ادْعُ لنا ربَّك يُبَيِّن لنان]، فالرسم في المصاحف يجب أن يترك الهجاء على ما هو عليه ثم يترك اللفظ بحسب قواعد التجويد، ولكن الذي فعله رجال المقارئ أنهم خلطوا بين الأثنين، فكتبوا مثلاً في هذه الآية يُبَيِّن عارية من إشارة الجزم وجعلوا على اللام في (لنا) شدة مفتوحة.

ومن أعمال الأفساد في العالم العربي إرغام الناس ولا سيما في الجزيرة العربية والخليج على استعمال أسماء الأشهر الأفرنجية مثل يناير وفبراير ويونيو واتوبر ونوفمبر، بدلاً من الأسماء المعربة الأخرى مثل كانون الثاني وشباط وحزيران وتموز وتشرين الأول وتشرين الثاني. والغريب أن الذين يحضون على استعمال هذه الأشهر الافرنجية يتعصبون لها ضد الشهر المعربة الأخرى مع أن الأب أنستاس ماري الكرملي قال: أن أسماء الأشهر الفرنجية هي آخر ما تبقى من الاستعمار في مصر.

ولسان الحال يقول مع إبراهيم بن هرمة أو صالح بن عبد القدوس:

متى يَبْلُغ يوماً تمَامهإذا كنتَ تَبْنيهِ وغيرُك يَهدِمِ

الصغير والكبير والطالب والمعلم كان من يستعمل لغة المعجم قادراً على الكلام بتلك اللغة بعبارات مفهومة وكان بين الفكر واللغة تطابق تام، حتى إذا ملك الرجل ناصيبة اللغة كتب بها وخطب بها وألف وكانت كما لو أنها من نفسه، بل تمكن من وضع كلمات عربية إزاء كلمات أجنبية بصورة دقيقة.

ولا يخفى أن العالم العربي في حاجة ما بعدها حاجة إلى تنظيم أفكاره وتصحيح مفهوماته، ولا يتسنى له ذلك ما لم يكن واقفاً تمام الوقوف على لغته، وفاهماً تمام الفهم لمعاني الكلمات ومدلولاتها على الوجه الصحيح الدقيق. ولا يخفى أيضاً أننا في حاجة ما بعدها حاجة إلى التعريب من اللغات الأنبية، لا يتسنى ذلك إلا بمعرفة لغتنا على وجه أدق، وكيف تتسنى هذه المعرفة ونحن على خلاف دائم حول معاني الكلمات، فزيد يخطئ عمراً وعمرو يخطئ زيداً وهما يخطئان غيرهما وهكذا. ومن المأساة حقاً أنك لو أتيت بتعريب لمصطلح أجنبي ما لوجدت ألف معارض وناقد، ممن لهم معرفة وممن يدعون المعرفة، والطرفان لو استنجدا بالمعجم العربي لم يجدا منجداً. ومن المأساة أيضاً أن يتصى للترجمة أو للتعريب أناس ليس لهم شيء من رسوخ القدم في اللغة العربية وأن كان لهم شيء من رسوخ القدم في اللغة الأجنبية فالاختصاصي في علم طبقات الأرض مثلاً من العرب قد يتصدى لتعريب مصطلحات هذا العلم ظاناً أن معرفته وحدها بهذا العلم هي كل ما يحتا إليه ليكون مؤهلاً للتعريب مع أنه قاصر المعرفة باللغة العربية، وأذكر انني كنت في القاهرة في الستينات فوقع نظري وأنا في طريقي على كتاب معروض للبيع على الرصيف بعنوان الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية بترجمة المرحوم خيري حماد فاشتريت الكتاب أو الجزء الأول منه ثم ذهبت إلى منزلي في الزمالك وعكفت على قراءته، ولكنني سرعان ما وجدت أنني أقرأ شيئاً غير مفهوم

أطلاقاً، ثم كذبت نفسي وأعدت القراءة فلم أفهم وأعدتها مرة ثالثة فلم أفهم فتركت الكتاب ولما عدت إلى لندن اشتريت الكتاب بالإنكليزية وقرأته ففهمت، مع بعض الصعوبة، لأن فهم ما يقوله المؤلف وهو (Schum Peter) ليس بالأمر السهل، فترجمة هذا الكتاب إلى العربية كانت تتطلب معرفة كاملة بالموضوع ومعرفة كاملة باللغة العربية، وقد تكون اللغة العربية مفتقرة إلى بعض المفهومات الحديثة .
وأغرب من ذلك أن رجلاً عربياً قد يكون مسؤولاً عن إدارة مكتب للترجمة قد يُظَن أنه أهل لوضع المصطلحات، مع أنه في ذلك لا يختلف عن مدير فرقة للألعاب أو مدير دار للتمثيل، وهو لا هو ماهر بالألعاب ولا ماهر بالتمثيل.

واذكر أن أحد رؤساء القسم العربي في مؤسسة مشهورة كان لا يعرف اللغة العربية، ومع ذلك فإنه كان يلقي محاضرات عن صعوبات الترجمة من الإنكليزية إلى العربية أو من العربية إلى الإنكليزية.

واسمحو لي قبل أن أدخل في الشق الثاني من بحثي وهو التعريب أن التفت إلى ناحية فيها علاقة ماسة بين الفكر واللغة، وأعني بذلك قوانين الفكر المأثورة عن أرسطو. وهي ثلاث قواعد: كما يلي..

القاعدة الأولى قاعدة التعين وهي أن الشيء يعينه هو هو.

والقاعدة الثانية قاعدة التناقض وهي أن الشيء لا يكون كذا وغير كذا في وقت واحد، أو أن الشيء غير الشيء لا يكونان شيئاً واحداً.

والقاعدة الثالثة وهي قاعدة السط المحجوب وهي أن الشيء أما كذا وأما غير كذا، أي أن الشيء لا يكون بين كذا وكذا، أو هو كذا وغير كذا.

فكل قضية قائمة بنفسها متعينة في نفسها بحسب قاعدة التعين، وكل قضية لا يمكن أن تكون صادقة وكاذبة معاً بحسب قاعدة التناقض، وكل قضية أما صادقة وأما كاذبة بحسب الوسط المحجوب.

وإذا طبقنا هذا على اللغة وجدنا أن الأساس هو معرفة الشيء بعينه معرفة قاطعة على صورة ذهنية متكاملة بارزة المعالم ثم الوثوق من أن هذا الشيء لا يختلط بغيره وأنه متميز عن سواه ثم الوثوق من أن الشيء لا يكون بين كذا وكذا، فهو أما كذا وأما كذا. فإذا قلنا: هذا حجر، فهو حجر لا غير على صورته وشكله كما هو بعينه.

ولكن للاستفادة من قواعد التفكير هذه يجب استعمال اللغة على أن تكون مدلولاتها ومفهوماتها واضحة كفلق الصبح ليس فيها لبس ولا إبهام. فإذا قلت مثلاً: قصف الرجل العود قام في ذهنك صورة لعمل القصف هذا، وكذلك إذا قلت: قصم وقصد وهشم وحطم وكسر وعطب، فلكل فعل من هذه الأفعال صورة ذهنية خاصة، تميزه عن غيره ولا يجوز الخلط بين صورة وأخرى، وهذا ضروري لصلاح التفكير، ولا يكون التفكير سليماً بدونه، وخير مقياس لمعرفة المدلولات هو أن يجرب الإنسان أو يحاول أن يرسم الشيء رسماً أو أن يأتي بعبارة تصوره أو ترسمه، فلو سألتك عن مزلاج الباب فإنك بادئ ذي بدء تستحضر في ذهنك صورة المزلاج ثم صفه أو ترسمه أو تأتي بشيء يشبهه فتعرضه. وهكذا مع الأشياء جميعها والأفعال. وليجرب كلنا هنا أن يتصور ما هو المزلاج، أو ان يتصور فعل: رَبَضَ او قَمَصَ أو اقعى كيف يكون، فهل يستطيع؟ وهل يستطيع أحد منا رسم القوس وضع أسماء أجزائه عليه؟ أو هل يستطيع رسم سرج الفرس وتعيين أجزائه بأسمائها؟ وهذه أقرب الأشياء إلينا.

ولا يقتصر هذا على اللغة، بل يتجاوزها إلى الحكم على الأشياء والأمور فإن الحكم عليها يكون مشوشاً إذا اختلت اللغة ولم يكن لها أسس ذهنية واضحة، فيبنى الحكم على أساس فاسد، فلو أردنا اختيار رجل لعمل من بين عدد من الرجال، فأنه إذا كنا في لغتنا نبني أفكارنا على قواعد أساسية ثابتة، فإننا في اختيارنا نكون مقيدين أيضاً بقواعد الفكر فنأخذ الأساس ثابتة، فإننا في اختيارنا نكون مقيدين ايضاً بقواعد الفكر فنأخذ الأساس دون الفرع، ونهتم بالأهم قبل المهم، ونجعل الاعتبارات بحسب قيمتها ووزنها، فيقدم اعتبار أصلى على اعتبار فرعي، ولا يُعتد بالقشور دون اللباب ولا بالمظاهر دون الحقائق لا بالسفاسف دون المهمات، وعند الإنكليز قول مأثور (to drag a herring across the path)، والقول مأخوذ من أنهم كانوا إذا أرادو أن يصرفوا كلب الصيد عن صيدته، جرّوا على طريقه سمكة من سمك الفسيخ، حتى إذا شم رائحة السمكة تبع الرائحة، وترك ما كان فيه من مطاردة الصيدة أو القبض عليها. والمغزى من هذا القول أن الرجل إذا لم يكن له ثبات في فكره فإنه يمكن تحويله إلى أي اتجاه كان.

ولنلتفت الآن إلى التعريب، ومشكلة التعريب في العالم العربي مشكلة قديمة ظهرت واشتدت منذ أوائل الدولة الأموية حين اتصل العرب بالمدنية الأغريقية ثم بالمدنية الفارسية والهندية، ونشأ بين ظهراني العرب مترجمون عرب وغير عرب، كخالد بن يزيد بن معاوية ومعه المترجم أسطفان اليوناني، وسرجون مترجم معاوية وكان رومياً. وصالح بن عبدالرحمن وكان يترجم عن الفارسية، وحنين بن إسحاق وإسحاق بن حنين وكانا سريانيين يترجمان عن اليونانية، ومثلهما ماسرجويه الطبيب ونبوخت المنجم وأبو زكريا يحيى بن البطريق وسنان بن ثابت وثابت بن

قرة، والكندي وكان هذا عربياً، والذين ترجموا من الهندية عبدالله بن المقنع ومحمد بن إبراهيم الفزاري، وكان ابن وحشية يترجم عن النبطية.

والترجمة في الغالب تكون للكتب والرسائل، والتعريب يكون للمفردات، وقد يطلب هذا على ذاك وذاك على هذا. والترجمة أيضاً هي النقل، وكانت كما قال الصفدي على طريقتين في الترجمة عن اليونانية: الطريق الأول مذهب يوحنا بين البطريق وابن الناعمة الحمصي وغيرهما وهي أن ينظر إلى كل كلمة مفردة من الكلمات اليونانية وما تدل عليه من المعنى فيؤتى بلفظة مفردة من الكلمات العربية تراد منها في الدلالة على ذلك المعنى فتكتب ثم ينتقل إلى الكلمة الأخرى وهكذا حتى يؤتى على جميع ما يراد ترجمته أو تعريبه، وهذه طريقة رديئة من وجهين: أحداهما أنه لا يوجد في الكلمات العربية كلمات تقابل جميع الكلمات اليونانية، على حالها، والثاني أن خواص التركيب والنسبة الاسنادية لا تطابق نظائرها في لغة أخرى دائماً، وأيضاً يقع الخلل من جهة استعمال المجازات.

والطريق الثاني في التعريب طريق حنين بن إسحاق، والجوهري وغيرهما وهو أن يؤتى بالجملة فيحصل معناها في الذهن، ثم يُعَبَّر عنها باللغة الأخرى بجملة تطابقها سواء تساوت الألفاظ أم لا، وهذا الطريق أجود من الأول، ولذلك فإن كتب حنين بن إسحاق المترجمة في الطب والمنطق والعلم الإلهي لم تحتج إلى تهذيب لأنه كان عالماً بها، بخلاف كتبه المترجمة في الرياضيات فقد احتاجت إلى تهذيب لأنه لم يكن عالماً بالرياضيات، وقد هذب ثابت بن قرة الحراني كتاب اقليدس عن ترجمة حنين بن إسحاق، ما هذب كتاب المجسطي، وطريقة حنين في الترجمة هي المتبعة بصورة عامة حتى في الوقت الحاضر. هذا ما قاله الصفدي، وفيه نظر.

والتعريب كما قلنا خاص في الغالب بتعريب المفردات، ويكون على أوجه عديدة، منها:

١ -أن تستعمل الكلمة الأجنبية على حالها مثل بَنْك.

٢ -وضع مقابل عربي لها مثل (Poll Tax) وهو الجزية أو خراج الرأس.

٣ -أخذ الكلمة الأجنبية ووضعها في قالب عربي مثل فلسفة أو القُطْرُب بإزاء (Lycanthropy).

٤ -أخذ الكلمة الأجنبية الاصطلاحية على حالها، مثل غراماتيق.

٥ -ترجمة الكلمة ترجمة حرفية مثل العلم التعليم بإزاء (Mathematics) ولسان الثور إزاء (bugloss).

٦ -وضع كلمة عربية قريبة في المعنى من الكلمة الأجنبية مثل علم المنطق في مقابل (Logic) ؛ لأن (Logos) في اليونانية معناها كلمة، ومن ذلك جاء علم الكلام، ومنه قولهم عن العدد الذي له جذر تام (مُنْطَق) أي (rational) ومنه الحيوان الناطق وهو العاقل، ويميل الناس إلى استعمال الكلمة الأجنبية مثل تلفون وبنطلون وترانزستو وقومودين وغيرها.

وامتدت مشكلة التعريب إلى زماننا هذا. واشتد الخصام حول طرق التعريب والحاجة إليه ثم أنشئت الجامعات لتدريس العلوم الحديثة، واختلف رجال التعليم حول تدريس العلوم هل يكون باللغة الأجنبية أم باللغة العربية عن طريق الترجمة والتعريب. وتزعمت مصر طريقة تعليم العلوم الحديثة باللغة الأجنبية وهي الإنكليزية، وفي بلاد المغرب هي الفرنسية، وقامت المجامع اللغوية العربية

ومؤسسات التعريب والترجمة، ومنها قسم الثقافة في الجامعة العربية مع مكتب التعريب في الرباط – قامت هذه بوضع المصطلحات العربية ازاء المصطلحات الأجنبية، وساعد في ذلك الجامعات وشركات النشر. ووضع بين أيدي الطلاب كتب عربية في العلوم المختلفة.

وبهذه المناسبة يجب أن أنوه بمجهود جبار قام به الأتراك العثمانيون قبل العرب في العصر الحديث في هذا الميدان. ويكاد العرب لا يعرفون شيئاً مع الأسف عن هذا المجهود. فإن الأتراك لم يتركوا علماً إلا نقلوه إلى لغتهم، مستعينين باللغة العربية، بل أن جميع المصطلحات تقريباً كانت باللغة العربية، وأعتقد أن مصطلحاتهم العربية في الكيمياء، مثلاً أجود من المصطلحات التي وضعها المصريون، ومن مصطلحاتهم مثلاً قولهم عن الهيدروجين مولد الماء وعن الأكسجين مولد الحموضة. والأتراك في هذا أصابوا من الناحية التاريخية ولعلهم أخطأوا من الناحية العلمية، وذلك أنهم في التعريب اتبعوا اشتقاق الكلمتين، فالهيدروجين معناه مولد الماء، والأكسجين معناه مولد الحموضة أو الحامض، والسبب في هذه التسمية أن (لافوازويه) وصف غاز الأكسجين بعبارة (Le princlpe exygine) سنة 1777 ثم غيره إلى (oxygine) سنة 1786، والذي دعاه إلى هذه التسمية بالأصل المواد كالكربون أو الكبريت إذا احترقت في هذا الغاز حصلت منها محلولات حامضة أو حامضية ولم يعرف (الافوازيه) وصف غاز الأكسجين بعبارة (Le princlpe exygine) سنة 1777 ثم غيره إلى (oxygine) سنة 1786، والذي دعاه إلى هذه التسمية بالأصل المواد كالكربون أو الكبريت إذا احترقت في هذا الغاز حصلت منها محلولات حامضية أو حامضية ولم يعرف (الافوازيه) في ذلك الوقت أن التسمية غير صحيحة وأنه ليس جميع

الحوامض تحتوي على الأكسجين بالضرورة . والأتراك نظروا إلى التسمية كما كانت فترجموها عن الأصل . كما ترجم العرب (alopecia) بداء الثعلب لأن (alopex) في اليونانية هو الثعلب ولأن أبقراط الذي اكتشف هذا الداء اكتشفه أول مرة عند الثعالب. ومن الأزهار زهرة تسمى بالإنجليزية (foxglove) وفي العربية كف الثعلب، ثم نقلت التسمية إلى زهرة الكشتبان مترجمة عن الألمانية (fingerhut) وقد يكون المصطلح نفسه يخالف معنى الكلمة التي يسمّى بها ، ومن ذلك مثلاً اصطلاحات عن المنحنيات في الرياضيات، أحدهما (evolute) والثاني (envolute)، فإذا ربطت حبلاً على وتد ولفتته عليه ثم أخذت بطرفه تدور حول الوتد فالحبل ينحل على شكل خط لولبي وأنت تزداد بعداً عن الوتد فالحبل الملفوف هو الـ(involute)، ولكن معنى (evolute) هو المنتشر أو المنشور مع أنه الملفوف، ومعنى (involute)، وهو الملفوف مع أنه المنشور فالأول المنحني والثاني ملفوف المنحني على خلاف الواقع.

وقال الأتراك عن الـ(acid) حامض وعن الأكسيد حمض وقالوا عن (hydrochioric acid) حامض قلور الماء، ولم يقولوا حامض الهيدروقلوريك وقالوا عن (Sulphunic acid) حامض الكبريت ولم يقولوا حامض الكبريتيك وعن (Sulphurous acid) حامض الكبريتي ولم يقولوا حامض الكبريتوز من (Sulphurruse) الفرنسية. وقالوا عن (mercuricacid) حامض الزئبق ولم يقولوا حامض الزئبقيك، وهذا أسخف اصطلاح، ومثله في السخف حامض البوليك بدلاً من حامض البول وقال الأتراك عن ملح الطعام (Sodium Chlorde) قلور السوديوم ولم يقولوا قلوريد السوديوم أو قلورور السوديوم . ولعل الغلط في كلمة قلوريد في هذا التركيب أن المترجمين ظنوا أن (ide) الإنكليزية و(Ure) الفرنسية

جزء متمم من الكلمة. والحقيقة أنها للنسبة فقط، والنسبة في العربية تتم بالإضافة كما في: قلور السوديوم. ومثل (ide) مَثَّلَ (ic) فإن (ic) هذه ليست إلا للنسبة وتتم بالإضافة فقط، فقالوا: حامض الكبريت ولم يقول المصريون، ولم يقولوا: حامض البوليك.

وفضل الأتراك في الكيمياء من جهة التعريب كفضلهم في الطب والرياضيات والفيزياء وغيرها من العلوم. وأذكر على سبيل المثال أن النتوء في مقدم الغضروف، من الحلق المعروف عند الناس بجوزة الحلق قال الأتراك عنه حرقدة وهي الكلمة العربية الصحيحة وقال عنها المصريون تفاحة آدم وهي ترجمة حرفية لـ(Adam's apple) بالإنكليزية أو (pomme d'Adam) بالفرنسية، واستعمل المصريون عبارة المعادلات الآتية لترجمة (intantancous equations) وما ذلك إلا لوجود كلمة (instant) في العبارة، فهي أيضاً ترجمة حرفية، وقال الأتراك عنها المعادلات المقابلة وهو الصحيح . ومثل هذه الترجمة الحرفية عند المصريين ترجمة (differential coefficient) بمعامِل التفاضل ، والأتراك قالوا : النسبة التفاضلية، وهي أصح. وقال المصريون في الكيمياء عن (Valency) بأنها تكافؤ، وهذا غلط . وقال الأتراك عنها النسبة الاتحادية، وهي أصح، لأن التكافؤ معناه التساوي، وهذا ليس تساوياً.

فالذين يترجمون وليس لهم تحسس باللغة يقعون في أغلاط خطيرة . وأذكر بهذه المناسبة قول الجاحظ عن أهل البصرة: فيهم فساد طبع في اللغة، وما أكثر هؤلاء الآن. ولا تنس أن من أسباب فساد الطبع في اللغة العربية هو انقطاع العرب عن تراثهم وعجزهم عن الاطلاع على كتبهم الأصلية في مختلف العلوم حتى يعرفوا ما كان العرب يقولون عن هذا أو ذاك، فإذا جاءهم اصطلاح مثل

(irrigated agriculture) ترجموه حرفياً بالزراعة المروية. وإذا وقعوا على كلمة (disengagement) بين قوات طرفين متحاربين قالوا عنها: فك ارتباط، وهي ترجمة بسيطة للأداة –dis– وللكلمة (engagement) احتواء لأن (contain) معناها احتوى، ولم يقولوا: حصر أو احتوال (باللام). وإذا جاءت عبارة (Wisdom after the act) قالوا الحكمة بعد الحادث وهي ترجمة سخيفة، وإذا ذكروا (Christmas Eve) قالوا عشية عيد الميلاد، لأن eve– عشية و(christmas) عيد الميلاد، وهذا عكس المعنى لأن (Eve) معناها العشية السابقة ليوم عيد الميلاد. ومن ترجماتهم قولهم أطفال في مقابل (Children) بدلاً من أولاد.

هذه أمثلة بسيطة، وقصدت بها أن تكون بسيطة، وهي تدل على جهل باللغة الأجنبية وعلى جهل باللغة العربية بالإضافة إلى ضعف بالتفكير وكثرة الجامعات وكثرة حملة الدكتوراه لم تحل حتى الآن دون هذا الانحدار.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أذكر أن قسم الثقافة في الجامعة العربية أصدر كتباً مختلفة في مصطلحات العلوم بقصد توحيد هذه المصطلحات وقد اطلعت على عدد منها، ويؤسفني أن أقول أنها قصرت كثيراً عن الغاية، وأذكر من الأمثلة الكثيرة على ذلك أنها قالت عن الحجر النفيس: (beryi) بأنه بريل باسمه الأجنبي ولم تعرف أنه الزبرجد، وقالت عن الـ(molas) بالإنكليزية أو (melassa) بالفرنسية أنه مولاس، ولم تعرف أنه عسل السكر. ومنه قولها عن نبات يسمى (acannthus) بأنه أفتش ولم تعرف أنه شوك الجمال الخ...

وما دمنا في معرض الكلام على الدقة في التعريب والترجمة، فأني أريد أن أشير إلى كلمة (اقتران) في الرياضيات وهي المستعملة في الأردن ومعناها أن

تكون قيمة شيء ما متوقفة على قيمة شيء آخر. أي أن شيئاً مثل (ع) يكون تابعاً في قيمته لشيء آخر مثل (س)، فإذا تغيرت قيمة (س) تغيرت قيمة (ع) تبعاً لذلك، فالشيء (ع) تابع أي (dependen variable) فالعلاقة هذه بين التابع والمتبوع هو التي يقال لها (function) أي أن شيئاً ما مثل (ع) تابع لشيء ما مثل (س)، فالشيئان متلازمان، وهذا الالتزام هو المقصود بكلمة (fundction) وليس الاقتران، أن كان الشيئان (س) و(ع) مقترنين أو مجتمعين في المعادلة، وهنا خلط في المعنى بين الالتزام والاقتران، والأتراك، يستعملون كلمة (تابع) بدلاً من (function) وهو الصحيح لأن (function) معناها كمية تابعة، ومثل ذلك الخلط بين معنى الفِلِز والمَعْدَن والمَعْدِن، فالفلز في كتب الطبيعة الآن هو أحد المعادن كالحديد والرصاص والذهب، مثل (metal) والأتراك قالوا الفلز هو أحد المعادن ما دام في التراب أو الأرض مثل (ore) وهو الصحيح .

ولكن المحدثين استعملوا الفلز لأحد المعادن ثم أخذوا يبحثون عن كلمة في مقابل (ore) فقالوا: خامة أو معدن خام أو رِكاز.

وثمة تخليط آخر في أوزان الكلمات، كقولهم عن ميزان الحرارة (مِحْرار) أي (thermometer) وعن مقياس الزوايا (مزاوة) في مقابل (theodolite) وعن مقياس التخمر (مِخْمار) في مقابل (zymometer)، وعن مقياس اللزوجة (مِلْزاج) في مقابل (viscometer) ومِلْدار بمعنى (turbidimeter) ومن هذا أشياء أخرى. والخلط في هذا كله أنهم أخذوا وزن مقياس فظنوا أنه مقياس لكل ما يقاس، وهذا ليس المقصود، ونسوا أن وزن مفعال هو وزن اسم الآلة مثل مفتاح فَمِلْدار هي أداة التكرير وليس مقياسها، وأن مخمار هو أداة التخمير وأن المحرار هو أداة الحرارة وليس مقياس الحرارة.

ولديّ كلمة أخرى في علم الموجات والراديو وهما في الإنكليزية (frequency) و (Oxcillatio فهم يقولون عن (frequency) أنها ذبذبة وهو غير صحيح ، ثم قالوا عن (oxcillation) أنها ذبذبة والشيئان مختلفان. وعلى كلٍّ فترجمة (frequency) بذبذبة غلط لعدم الدقة.

ومعنى ذلك أن الاصطلاح في اللغة العربية يتطلب قبل وضعه معرفة أصله معرفة محكمة ثم معرفة اللغة العربية معرفة تامة دقيقة ليس فيها تخليط ومعرفة معاني الكلمات على حقيقتها، وهذا أمر شاق لم يتذلل حتى الآن، وأنا لا أزال أرى خلطاً كبيراً مثلاً بين الأمد والمدى، والخلف والوراء، والقفا، وبين رضّ ورضخ ونضخ، وهشم وحطم، وبين دق وسحق، وطحن وهرس، وبين الحلقوم والبلعوم، والغَلْصمة والحنجرة والحنجور، وبين السطل والدلو والسَّجْل والذنوب، ورأيت في قاموس للمصطلحات العلمية أن المؤلف لا يفرق بين الرخام والمرمر.

واستغرب كثيراً حينما أقرأ عن مؤتمر للتعريب أو للترجمة يُعْقَد من مديري مكاتب الترجمة أو مكاتب المعاجم، ثم يخرج المؤتمر بتوصيات أكثرها صحيح، ثم ينقض المؤتمر ولا يتمخض عن شيء لأن تنفيذ التوصيات لا يقع على كاهل هؤلاء المؤتمرين وهم اقل معرفة باللغة من غيرهم من ذوي الاختصاص، ونكون في النهاية في محلنا لا أرضاً قطعنا ولا ظهراً أبقينا، ثم يعود الحيس يحاس وهكذا. وهل كثير منا يرجع إلى كتاب التهانوي في اصطلاحات الفنون، وهل يفهمه من يراجعه؟

كان المرحوم أحمد سامح الخالدي رئيس الكلية العربية في القدس يحدثنا أساتذة الكلية ومعلميها عن أن الأتراك كان لهم في الجيش رتبتان للضباط ،

أحداهما ضابط مكتبلي والثانية ضابط شنتلي، فالضابط المكتبلي: هو الذي دخل الكلية الحربية ودرس فنون الحرب والعلوم الرياضية والميكانيكية وتخرج بشهادة. والضابط الشنتلي: هو الذي لم يدخل مدرسة حربية وإنما تلقط المعلومات الحربية تلقطاً مع التجربة والممارسة فارتقى في الجيش إلى رتبة ضابط، فهو صالح في مواقف محدودة ولا يعتمد عليها كثيراً في الفنون الحربية. وكان رحمه الله يطبق هذا على المعملين في إدارة المعارف في فلسطين ويقول: هذا معلم مكتبلي وهذا معلم شنتلي. وقد نطبق نحن هذا التقسيم على المشتغلين بالتعريب والترجمة فمنهم شنتلي وهم الكثرة ومنهم المكتبلي وهم القلة. وما رأيكم بالشاعر الشنتلي؟ وكان شاعر الآن شنتلي، واختلط الحابل بالنابل وضاعت المقاييس والمعايير في الشعر والأدب واللغة، حتى صح أن يقال:*

وتسابقت عرج الحمير فقلت من عدم السوابق.

الأستاذ حسن الكرمي

(عضو شرف في المجمع)

حاشية:

في النقاش الذي دار على أثر انتهاء الأستاذ الكرمي من إلقاء محاضرته، وجه إليه أحدهم سؤالاً عما يعنيه بنفي الاشتقاق عن اللغة العربية، مع أن المعروف عن اللغة العربية أنها مشهورة بكثرة اشتقاقها، فأوضح المحاضر أنه

يعني معرفة تاريخ اللفظة العربية وتطوراتها، وليس الاشتقاق بمعناه المعروف، فليس ثمة من يستطيع أن ينكر الاشتقاق في اللغة العربية.